مجلة العلوم البحثة والتطبيقية
Journal of Pure & Applied Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly ISSN 2521-9200
Received 20/03/2016 Revised 29/07/2017 Published online 15/10/2017

الصعوبات التي تواجه مهنة المراجعة في ليبيا من وجهة نظر مزاولي المهنة

عبدالفتاح عثمان مفتاح
قسم المحاسبة–كلية الاقتصاد– جامعة إجدابيا، ليبيا
*للمراسلة: Abdelfatah.244@gmail.com

الملخص تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الصعوبات التي تواجهه مهنة مراجعة الحسابات من خلال دراسة ميدانية على عينة عشوائية من مراجعي الحسابات في مدينة بنغازي ، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى أن هناك صعوبات تواجه مهنة المراجعة ، تتعلق بالتنظيم القانوني للمهنة وعلاقة المراجع بالإدارة وضعف دور نقابة المحاسبين والمراجعين، كما أوصت الدراسة بتشكيل لجنة تختص بدراسة التشريعات القانونية التي تنظم مزاولة المهنة وتعمل على التغلب على جميع أوجه القصور المذكورة أنفاً. وأوصت أيضاً بضرورة زيادة تفعيل دور نقابة المحاسبين والمراجعين بما يمكنها بالدور المناط بها.

الكلمات المفتاحية: مراجعة الحسابات، مشاكل مهنة المراجعة.

Difficulties of Audit Profession in Libya from its practitioners' Perspective

Abdelfatah Othman
Accounting department – Faculty of Economics - Ajdabiya University, Libya
Corresponding Author: Abdelfatah.244@gmail.com

Abstract The study tries to identify the difficulties that auditing profession encounters via an empirical study on a random sample of auditors in Benghazi, Libya. It revealed that there were some difficulties face the profession concerning its legal organization, the auditor relationship with management, union, accounting and auditing professions. Therefore, it recommends creation a committee specialized in studying the legal regulations that governs the profession practice, while it overcomes the above-mentioned deficiencies. It also recommends puts the role of accounting and auditing union in effect.

Keywords: Auditing profession, Auditing.

المقدمة

اكتسبت مهنة المراجعة في أواخر القرن الماضي اهتمام متزايد من مستخدمي المعلومات، وذلك من خلال الدور الذي تقوم به من إضفاء الثقة على البيانات الواردة بالقوائم المالية، مما حُمل على عاتق القائمين عليها والمهتمين بها النهوض بمستوى خدماتها، والعمل على تفعيل دورها حتى تلقى القبول والاستحسان المتزايد في المجتمع. ولما كانت ليبيا تسعى في السنوات الأخيرة لتطوير اقتصاديات السوق المحلي وتشجيع الاستثمار والتوجه من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر والحصول على المعلومات المالية لاتخاذ القرارات الرشيدة، كان لابد أن يرتبط هذا التطور الاقتصادي بالمهنة، وبيان الدور المطلوب تأديته منها ومدى انتشار تطبيقها في كافة الأنشطة الاقتصادية. من هذا المنطلق حاولت الدراسة الوقوف والتعرف على الصعوبات التي تواجه مهنة مراجعة الحسابات لكي يتم النهوض بها ووضع المقترحات التي تساعد على تطويرها.

مشكلة الدراسة

تقوم مهنة مراجعة الحسابات بدور هام ورئيسي في حماية الموارد الاقتصادية للمنشآت الاقتصادية، وفي إضفاء الثقة على البيانات الواردة بالقوائم المالية. والتي يعتمد عليها العديد من مستخدمي المعلومات المالية، وذلك لاستخراج العديد من المؤشرات التي تساعد على اتخاذ القرارات المختلفة، وبالتالي فإن هذه المهنة لها تأثير على مدى نجاح خطط التنمية الاقتصادية في أي بلد، ولذلك اهتمت العديد من المنظمات المختلفة بهذه المهنة، والعمل على تفعيلها ووضع المعايير المرشدة لسلوك أعضائها. وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن هناك نقاط الضعف في مهنة مراجعة الحسابات في ليبيا، وأن من أهم هذه النقاط ضعف دور نقابة المحاسبين والمراجعين والقصور في التنظيم القانوني للمهنة [7].

وتوصلت دراسة أخرى إلى أن تطور مهنة المحاسبة مرهون بتوفير مجموعة من العوامل أهمها: وجود هيئات مهنية للتعليم المحاسبي واستقرار المؤسسات، وبالتركيز على بيئة العمل المحاسبي في ليبيا أتضح أن أغلب هذه العناصر لا تشجع على إيجاد التطور المطلوب في المهنة، الأمر الذي يتطلب المزيد من الجهد لتحسين بيئة العمل المحاسبي [9].عليه فإن مشكلة الدراسة تمكن في الإجابة على التساؤل التالي ما هي أهم الصعوبات التي تواجه مهنة مراجعة الحسابات بدولة ليبيا؟

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى المساهمة في عملية تطوير مهنة مراجعة الحسابات من خلال التعرف على الصعوبات التي تواجه مهنة مراجعة الحسابات ،ومن ثم الخروج بمقترحات ترتقي بمستوى المهنة وتؤدي إلى زيادة فاعليتها.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تناولها المشكلات والمصاعب التي تواجه مراجعي الحسابات الممارسين للمهنة ،وتحديد أهميتها لمساعدة الجهات المنظمة للمهنة في الدولة لمواجهة هذه المشكلات ،واتخاذ الإجراءات الملائمة لحلها، مما سيكون له اثر فعال على عمل مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، وهذا بدوره يؤدى الى تعزيز ثقة المجتمع فى مهنة المراجعة والمحاسبة كما تنبع أهمية الدراسة في تبيان الأهمية النسبية لهذه المشكلات ،ولفت انتباه الجهات المنظمة للمهنة بدولة ليبيا، بالإضافة إلى تقديم الحلول الملائمة لحل هذه المشكلات.

فرضيات الدراسة

لتحقيق الهدف من الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ليس هناك صعوبات تواجه مهنة مراجعة الحسابات متعلقة بالتنظيم القانونى للمهنة.
- ليس هناك صعوبات تواجه مهنة مراجعة الحسابات متعلقة بعلاقة المراجع بالادارة.
- ليس هناك صعوبات تواجه مهنة مراجعة الحسابات متعلقة بدور نقابة المحاسبة والمراجعة

نطاق الدراسة

تتناول هذه الدراسة الصعوبات التى تواجه مهنة مراجعة الحسابات في ليبيا ، ولتشابه الظروف المحيطة ، ولتوفير الجهد والوقت تم اختيار مدينة بنغازي لأجراء الدراسة الميدانية .

منهجية الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة والهدف منها ، اعتمد الجزء النظري من البحث على ما يعرف بالمنهج الاستقرائي ، حيث تم استقراء البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة ، أما الجزء الميداني من الدراسة اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال معرفة الصعوبات التى تواجه مهنة مراجعة الحسابات ،من خلال قائمة استبيان أعدت لهذا الغرض .

1- الجزء النظري للدراسة

1 -1 واقع مهنة مراجعة الحسابات في ليبيا:

إن مهنة مراجعة الحسابات تعد من أهم المهن الحرة كونها صمام الآمان للاقتصاد المحلي، وذلك بالنظر إلى أن الوظيفة الأساسية لهذه المهنة هي إضفاء الثقة على البيانات والتقارير المالية للوحدات الاقتصادية. وقد لوحظ هناك اهتمام بتنظيم المهنة في سائر الأقطار العربية ولكن هذا الاهتمام لم يكن بالقدر الكافي للنهوض بالمهنة لتقابل مثيلاتها في العالم المتقدم، فالدول لعربية شأنها شأن الدول النامية الأخرى تشكو من قصور أنظمة المعلومات والأنظمة المحاسبية المرتبطة بها، وحيث إن مهنة المراجعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً وآلياً بالأنظمة المحاسبية ،عليه فإن وضع المحاسبة وأنظمتها ينعكس بشكل مباشر على مهنة المراجعة. وباستقراء واقع مهنة مراجعة الحسابات في ليبيا فإن جميع الدلائل تشير إلى قصور هذه المهنة من حيث عدم وجود مجموعة متكاملة من المعايير وقواعد وآداب السلوك المهني، والتي وجدت في نصوص مبعثرة في القانون التجاري رقم (65) لسنة 1979 والخاص بالتجارة والشركات التجارية والإشراف عليها، والقانون رقم (31) لسنة 1970 والخاص بالإشراف على الشركات وقانون ضرائب الدخل، والقانون رقم (116) لسنة 1973 والخاص بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، ولائحته التنفيذية والقوانين ذات العلاقة بالمهنة [9]. وتوصلت دراسة محلية لها علاقة بالدراسة محل البحث إلى نتيجة مفادها أن هناك نقصاً واضحاً فيما يتعلق بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني وشروط مزاولة المهنة، كما توصلت إلى أن هناك مخالفات لبعض المعايير والقواعد المتعارف عليها [8]. وعلى الرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمن على إنجاز هذه الدراسة، إلا أن واقع الحال والدراسات الحالية تشير إلى استمرارية هذا الوضع [10].

1 - 2 الدراسات السابقة

اتفقت معظم نتائج الدراسات التي لها علاقة بالدراسة، إلى وجود العديد من المتغيرات المؤثرة على فاعلية مهنة مراجعة الحسابات، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات. فقد توصلت دراسة الراشد [1]، التي تهدف للتعرف على أبرز المشاكل والمعوقات التي تواجه مهنة مراجعة الحسابات بدولة الكويت وسبل التغلب عليها، وقامت الدراسة بتحديد أربعة متغيرات هي:

1- التنظيم القانوني للمهنة.
2- جمعية المراجعين.
3- العملاء.
4- التنافس غير الشريف.

وتوصلت الدراسة إلى أن مراجعي الحسابات في دولة الكويت يواجهون مصاعب في عملهم متعددة أبرزها:

5- عدم وجود قواعد محددة للسلوك التنظيمي.
6- عدم إعطاء المراجع حق مناقشة عزله.
7- غياب دور الجمعيات المهنية للمهنة.
8- التنافس الغير شريف بين مراجعي الحسابات.

كما توصلت دراسة ابوبكر [7] التي أجريت في البيئة المحلية ، إلى عدة نتائج أهما: وجود كثير من نقاط الضعف في مهنة المراجعة بليبيا ، ومن أهم هذه النقاط عدم وجود اهتمام بالتعليم المهني المستمر، وضعف الإشراف من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين على المهنة. كما هدفت دراسة الدلاهمة [2] إلى التعرف على المشكلات التي يواجهها مراجعي الحسابات في المملكة السعودية، وقد قسمت هذه الدراسة المشاكل إلى متغيرات متعلقة بالهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين، ومتغيرات متعلقة بالأنظمة والقوانين المنظمة للمهنة، ومتغيرات متعلقة بالعملاء، ومتغيرات متعلقة بالتنافس الغير شريف، وقد أوضحت نتائج الدراسة إلى أن جميع المتغيرات السابقة تعتبر من أهم أسباب عدم تطور مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة السعودية. أما دراسة الحلبي [4] التي تهدف إلى بيان أهم المشاكل التي تواجه مهنة المراجعة في الشركات السورية الخاصة توصلت إلى أن المشاكل التي تواجه مهنة المراجعة في سورية تتمثل في غياب التدريب المستمر للمراجعين، وعدم تطوير التنظيم القانوني للمهنة. كما توصلت دراسة أردیني [5] التي تسعى للتعرف على أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة في العراق والوقوف على التحديات التي تواجهها، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن هناك غموضاً وعدم الوضوح في قواعد التنظيم القانوني للمهنة. أما دراسة العمرو، والعنقري [12] تهدف إلى تقييم مرتكزات تنظيم مهنة مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية (والتي تشمل المعايير المهنية، وقواعد السلوك المهني، واختبارات الزمالة المهنية، وبرامج التعليم المهني المستمر، وبرامج مراقبة جودة الأداء المهني، وقنوات الاتصال التي تكفل إيصال الأنظمة والتعليمات المهنية لممارسي المهنة وللمجتمع بصفة عامة) من خلال قياس مدى فاعلية مثل هذه المرتكزات في التعامل مع المشاكل والتحديات التي تواجهها المهنة في السعودية والحد من آثارها السلبية. وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية: عدم وجود اتفاق مطلق بين أعضاء المهنة الممارسين من جانب، وبين الأطراف ذات العلاقة بالمهنة من جانب آخر حول مدى معرفتهم بالمشاكل والتحديات التي تواجهها مهنة مراجعة الحسابات في السعودية (والتي شملت محدودية الالتزام بالمعايير وقواعد السلوك وغيرها من الأنظمة المهنية، واستمرار وتفشي ظاهرة انخفاض الأتعاب المهنية، واحتكار تقديم الخدمات المهنية بواسطة عدد محدود من المكاتب المهنية العالمية). وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها اشتراك الأكاديميين في تعديل القوانين التي تمس مهنة المحاسبة والمراجعة، والعمل على تقنين أتعاب المراجعة بحيث تتناسب مع الجهد المهني المبذول، واعتماد الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التعديلات اللازمة في خطتها الإستراتيجية تمهيداً لمواجهة متطلبات انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية. في حين توصلت دراسة سعيد [3]، إلى أن أهم أسباب عدم فاعلية مهنة مراجعة الحسابات في جمهورية اليمن تكمن في ما يلي:

1- أسباب متعلقة بتنظيم المهنة.
2- أسباب متعلقة بسلوكيات ممارس المهنة.
3- أسباب متعلقة بعلاقة المراجع بالإدارة.
4- أسباب متعلقة بجمعية المحاسبين والمراجعين.
5- أسباب متعلقة بظروف اقتصادية.

كما توصلت دراسة درغام [11]،التي تهدف الى معرفة المشكلات التي تواجه مهنة مراجعة الحسابات فى قطاع غزة بدولة فلسطين إلى ان الجمعيات المهنية لم تقم بالدور الفاعل المناط بها في نشر الوعي وتثقيف المجتمع بطبيعة عملية المراجعة ودور المراجع وواجباته كما توصلت الى عدم وجود إلزام من الجهات المنظمة للمهنة بمعايير المحاسبة الدولية، بالإضافة الى تدنى مستوى الاهتمام بالمهنة من قبل الحكومة مقارنة بالمهن الأخرى، وتوصلت أيضاً إلى التنافس غير الشريف بين مراجعي الحسابات. كما أظهرت دراسة جبران [6]، التي تسعى إلى تحديد العوامل المؤثرة على جودة مراجعة الحسابات في دولة اليمن، على نفس النتائج التي توصلت لها دراسة سعيد، أي أن لكل من الاستقلالية، والمنافسة والتأهيل العلمي، والتنظيم القانوني للمهنة تأثير على جودة خدمات مهنة مراجعة الحسابات.

ما يميز هذه الدراسة: تتميز هذه الدراسة بأنها أجريت بالبيئة الليبية ،نظراً لقلة الدراسات التي تناولت مثل هذه الموضوعات من الناحية النظرية والعملية ،وبشكل مباشر على حد علم الباحث.

2-الجزء العملي للدراسة.

2 - 1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مراجعي الحسابات القائمين بدفع الاشتراكات بنقابة المحاسبين والمراجعين في ليبيا، ولتشابه الظروف المحيطة ، ولتوفير الجهد والوقت تم اختيار مدينة بنغازي لأجراء الدراسة الميدانية، واعتمدت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة تتكون من (30) مراجع . واعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان في جمع البيانات من مجتمع الدراسة ، وقد تم صياغة أسئلة الاستبيان ارتكازاً على عاملين هما : طبيعة الدراسة ، ومراجعة ادبيات المراجعة، فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه مهنة المراجعة

التحليلي الإحصائي المستخدم وتحليل نتائج الدراسة

تم استخدام مقياس Likert الخماسي في الإجابة على الاستبيان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الإحصاء الوصفي

والاستدلالي لفحص إمكانية قبول الفرضيات محل الدراسة أو رفضها.

أولاً. تحليل البيانات المتعلقة بمعلومات عامة عن المشاركين في الدراسة

جدول رقم (1)يوضح توزيع المشاركين في الدراسة حسب بياناتهم العامة

البيانات العامة		التكرار	النسبة
الخبرة	أقل من 5 سنوات	1	%3
	من 5 إلى 10	12	%40
	أكثر من 10سنوات	17	%57
المؤهل	بكالوريوس	12	%40
	ماجستير	16	%53
	دكتوراه	2	%7

يبين الجدول أعلاه توزيع المشاركين في الدراسة حسب الخبرة في مجال مراجعة الحسابات، والتخصص، ويلاحظ أن أكثر من 50% من المشاركين خبرتهم تفوق 10 سنوات، و40% من المشاركين تتراوح الخبرة لديهم بين خمس وعشر سنوات، أما بالنسبة للمؤهل فقد بين الجدول رقم (1) إن أكثر من 50% المشاركين في الدراسة يحملون درجة الماجستير و40% يحملون درجة البكالوريوس "الدرجة الجامعية"، وذلك يعطي مؤشراً إن المعلومات المجمعة عن طريق هؤلاء المشاركين في الدراسة ذات دقة وتأثيرها فعال على نتائج الدراسة.

ثانياً. تحليل البيانات المتعلقة بهدف الدراسة:

جدول رقم (2)يوضح تحليل البيانات المتعلقة بالتنظيم القانوني للمهنة

البيان	المتوسط الحسابي	الترتيب
1) عدم مساءلة المراجع عند التقصير والإهمال.	4.0.	1
2) عدم وجود التزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها.	3.73	2
3) غياب دور نقابة المراجعة في تنظيم المهنة.	3.56	3
4) عدم إعطاء القانون للمراجع حق مناقشة عزله.	3.50	4
5) عدم وضوح القوانين المنظمة للمهنة.	3.46	5
6) عدم إلزام المراجعين الممارسين بالتفرغ للمهنة.	3.43	6
7) عدم تطوير الشروط اللازمة لمزاولة المهنة.	3.40	7
P- value 0.002		

مستوى المعنوية 5%

بين الجدول رقم (2) الصعوبات التي تواجه مهنة مراجعة الحسابات المتعلقة "بالتنظيم القانوني للمهنة"، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها طبقاً لمتوسطها الحسابي، حيث كان أكثر الصعوبات التي تواجه مهنة المراجعة والمتعلقة بالتنظيم القانوني للمهنة فقد كان عامل "عدم مساءلة المراجع عند التقصير والإهمال" حيث بلغ متوسطها الحسابي 4 من 5، وليس من الغريب أن تكون هذه العوامل عالية الأهمية في التأثير على فاعلية المراجعة بسبب ضرورة مساءلة المراجع عند التقصير والإهمال.

أما العامل الثاني من حيث الأهمية فقد كان "عدم وجود التزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها"، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.73 من 5، ويدرك غالبية المراجعين أن قضية عدم الالتزام بمعايير المراجعة هو من المشاكل المهمة والتي لها عواقب وخيمة والتأثير على مراجعة الحسابات. أما العامل الثالث من حيث الأهمية فقد كان "غياب دور نقابة المراجعة في تنظيم المهنة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.56 من 5، ، وفي هذا دليل على غياب الدور المهم لنقابة المراجعة في التنظيم القانوني للمهنة. أما العامل الرابع من حيث الأهمية فقد كان "عدم إعطاء القانون للمراجع حق مناقشة عزله"، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.50 من 5، ، نجد من المعروف أن هناك سيطرة لمجلس الإدارة على أصوات الجمعية العمومية، مما أثر سلباً على حق المراجع في مناقشة أسباب عزله. أما العامل الخامس من حيث الأهمية فقد كان "عدم وضوح القوانين المنظمة لمهنة المراجعة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.46 من 5، وهذا ما أكدته دراسة الدرويش، حيث أن القوانين المتعلقة بالمهنة كانت عامة وغير مفصلة. أما العامل السادس من حيث الأهمية فقد كان "عدم إلزام المراجعين الممارسين بالتفرغ لممارسة المهنة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.43 من 5. أما العامل السابع من حيث الأهمية فقد كان "عدم تطوير الشروط اللازمة لمزاولة المهنة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.40 من 5. أما بخصوص فرضية الدراسة المتعلقة بالتنظيم القانوني للمهنة، تبين أن P- Value لجميع الأسئلة 0.002، هي أقل من مستوى المعنوية 0.05 عليه ترفض الفرضية المتعلقة بالتنظيم القانوني للمهنة ، ليس هناك صعوبات تواجه مهنة مراجعة الحسابات متعلقة بالتنظيم القانوني للمهنة.

جدول رقم (3)يوضح تحليل البيانات المتعلقة بعلاقة المراجع بالإدارة

البيان	المتوسط الحسابي	الترتيب
1) عدم تفعيل إدارة المراجعة الداخلية كأساس يعتمد عليه مراجع الحسابات.	3.60	1
2) تأثير الإدارة على عزل المراجع أو الإبقاء عليه.	3.56	2
3) حرص مراجع الحسابات على عدم الاختلاف	3.46	3

مع الإدارة.

p-value	0.000

مستوى المعنوية 5%

يبين الجدول رقم (3) الصعوبات التى تواجه مهنة مراجعة الحسابات والمتعلقة بعلاقة المراجع بالإدارة، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها طبقاً للمتوسط الحسابي، حيث كان أكثر العوامل هو "عدم تفعيل إدارة المراجعة الداخلية كأساس يعتمد عليه مراجع الحسابات"، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.60 من 5 ،وهنا تجدر الإشارة أن المراجعة الداخلية كنظام للرقابة الداخلية ضرورية لتحسين أداء مراجع الحسابات. أما العامل الثاني كان هو "تأثير الإدارة على عزل المراجع أو الإبقاء عليه"، حيث كان المتوسط الحسابي هو 3.56 من 5، ولهذا تأثير، انعكاس سلبى على استقلالية المراجع و في إبداء الرأي عن مدى صحة البيانات. أما العامل الثالث كان هو "حرص المراجع على عدم الاختلاف مع الإدارة" حيث كان المتوسط الحسابي هو 3.46 من 5، ، وتجدر الإشارة إلى أن التأثير على عزل المراجع سيؤدي إلى انعكاسات سلبية . فمن الطبيعي إذا كان للإدارة تأثير على عزل المراجع أو الإبقاء عليه فالنتيجة هي حرص المراجع على عدم الاختلاف مع الإدارة وفي ذلك تأثير على الاستقلالية . ولاختبار الفرضية المتعلقة "بعلاقة المراجع بالإدارة" تبين أن P-Value لجميع الأمثلة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05. عليه ترفض المتعلقة بعلاقة المراجع مع الإدارة، ليس هناك صعوبات تواجه مهنة مراجعة الحسابات متعلقة بعلاقة المراجع بالإدارة.

جدول رقم (4)يوضح تحليل البيانات المتعلقة بدور نقابة مهنة المراجعة

البيان	المتوسط الحسابي	الترتيب
1) ضعف دور النقابة في تطوير مستوى وكفاءة أعضائها وتنمية روح التعارف بينهم ورعاية مصالحهم.	3.80	1
2) ضعف موارد النقابة للقيام بالدور المطلوب منها.	3.76	2
3) عدم إشراك نقابة المراجعين في الورش والندوات التي تعقدها المؤسسات المالية.	3.43	3
4) عدم إدراك بعض المراجعين لأهمية الدور الذي يجب أن تقوم به نقابة المراجعة.	3.33	4
p- value0.001		

مستوى المعنوية 5%

بين الجدول رقم (4) تحليل البيانات المتعلقة "بدور نقابة مهنة المراجعة" ،مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها طبقاً للمتوسط الحسابي، حيث كان عامل ضعف دور النقابة في تطوير مستوى وكفاءة أعضائها وتنمية روح التعارف ورعاية مصالحهم بمتوسط حسابي 3.80 من 5، وهذا دليل على عدم قيام النقابة بالدور المناط بها. أما العامل الثاني كان هو "ضعف موارد النقابة للقيام بالدور المطلوب منها"، حيث تحصل على متوسط حسابي 3.76 من 5،. وهنا تجدر الإشارة إلى أن للموارد أهمية بالغة في تفعيل النقابة للقيام بالدور المطلوب منها. أما العامل الثالث كان "إشراك نقابة المراجعين في الورش والندوات التي تعقدها المؤسسات المالية"، وكان المتوسط الحسابي 3.43 من 5. أما العامل الرابع كان "عدم إدراك بعض المراجعين لأهمية الدور الذي يجب أن تقوم به المراجعة"، حيث كان المتوسط الحسابي 3.33 من 5 ولاختبار الفرضية المتعلقة "بدور نقابة المحاسبة والمراجعة" تبين أن P- Value لجميع الأمثلة 0.001، هي أقل من مستوى المعنوية0.05. عليه ترفض الفرضية المتعلقة بنقابة المحاسبة والمراجعة "ليس هناك صعوبات تواجه مهنة مراجعة الحسابات متعلقة بدور نقابة المحاسبة والمراجعة .

النتائج والتوصيات:

من خلال الدراسة الميدانية تبين:

1) هناك صعوبات تواجه مهنة مراجعة الحسابات متعلقة بالتنظيم القانونى للمهنة.
2) هناك صعوبات تواجه مهنة مراجعة الحسابات متعلقة بعلاقة المراجع بالإدارة .
3) هناك صعوبات تواجه مهنة مراجعة الحسابات متعلقة بدور نقابة المحاسبة والمراجعة .

وبناءً على نتائج الدراسة النظرية والميدانية ،وسعياً نحو تطوير مهنة مراجعة الحسابات نوصي بالآتي:

- تشكيل لجنة تختص بدراسة التشريعات القانونية التي تنظم مزاولة المهنة وتعمل على التغلب على جميع أوجه القصور المذكورة أنفاً.
- ضرورة تفعيل دور نقابة المحاسبة والمراجعة بما يمكنها بالدور المناط بها.
- العمل على دعم استقلالية مراجع الحسابات وتوفير الحماية اللازمة له من أي إجراء تعسفي يمارس عليه من قبل الإدارة.
- إجراء المزيد من الدراسات التي لها علاقة بتحديات مهنة مراجعة الحسابات والمشاكل التي تواجهها.

المراجع

[1]– الراشد، وائل إبراهيم (2001)، "مشاكل مهنة المحاسبة والمراجعة بدولة الكويت"، مجلة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 16، العدد الثاني والعشرون .

[2]- الدلاهمة، سليمان مصطفى (2006)، "المشكلات التي تواجه المحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة في المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 9، العدد الأول .

[3]- سعيد، ناصر خليفة (2002)، "تقييم التنظيم الحالي لمهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية"، مجلة كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد الثاني .

[4]- الحلبي، نبيل (2006)، "المشاكل التي تواجه مهنة المراجعة وأثرها على الفائدة والثقة بالقوائم المالية المنشورة من قبل الشركات السورية الخاصة"، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، العدد الثاني، المجلد 22 .

[5]- أرديني، أحمد حسن (2007)، "التحديات التي تواجه تطبيق أخلاقيات مهنة المحاسبة في العراق، دراسة لآراء مجموعة من المحاسبين في مدينة الموصل"، مجلة تنمية الرافدين، العدد التاسع والعشرون، المجلد 85 .

[6]- جبران، محمد علي (2010)، "العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن"، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة السعودية .

[7]- أبوبكر، عبدالعزيز عبيد (2002)، "إطار علمي مقترح لخصائص جودة المراجعة المالية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

[8]- لأبن غربية، سالم محمد (1989)، "معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في ليبيا"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 1، العدد الأول .

[9]- الدرويش، بشير عاشور والغالي عبد المولى محمد (2006)، "العوامل المؤثرة في تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد 25 .

[10]- الدرويش، بشير عاشور (2005)، "مدى مواكبة مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا لمتطلبات إعادة هيكلية الاقتصاد"، مجلة البحوث الاقتصادية.

[11]- درغام ،ماهر(2009)، المشكلات التى تواجه مراجعى الحسبات بقطاع غزة ،دولة فلسطين،مجلة جامعة النجاح للبحوث قطاع غزة،المجلد 23 العدد الاول,

[12]- العمرو ،ريم عمر والعنقرى ،حسام عبدالمحسن(2007)،"فاعلية مرتكزات تنظيم مهنة مراجعة الحسابات فى المملكة العربية السعودية –في مواجهة المشاكل والتحديات المعاصرة." مجلة الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبدالعزيز ،مجلد21 العدد الأول.